نظرة عامة

تشير نتائج استقصاء الظرفية الصناعية الصادر عن بنك المغرب برسم شهر غشت[1] إلى تراجع النشاط. وعليه، انخفض الإنتاج في كل الفروع باستثناء «الصناعة الغذائية» حيث عرف ارتفاعا. في ظل هذه الظروف، استقرت نسبة استخدام الطاقات عند 79%.

أما بالنسبة للمبيعات، فقد عرفت نموا، حيث ارتفعت المبيعات في قطاعي «الصناعة الغذائية» و«الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» وانخفضت في «النسيج والجلد» و«الميكانيك والتعدين». وبحسب الوجهة، سجلت ارتفاعا في كل من السوق المحلية والخارجية.

وسجلت الطلبيات ركودا، مما يغطي نموا في «الصناعة الغذائية» واستقرارا في «الميكانيك والتعدين» وتراجعا في «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» و«النسيج والجلد». من جهتها، استقرت دفاتر الطلبيات في مستوى أقل من العادي في كل الفروع باستثناء «الصناعات الغذائية» حيث سجلت مستوى فوق العادي.

وفيما يخص الثلاثة أشهر المقبلة، يتوقع أرباب المقاولات الصناعية ارتفاعًا في الإنتاج والمبيعات في جميع الفروع باستثناء «الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية» حيث يُتوقع انخفاض في المبيعات.

[1] تم إنجاز الاستقصاء بين 1 و 30 شتنبر2025. النتائج معدة على أساس نسبة الإجابة الإجمالية التي بلغت 68%.